

نوه بأهمية تذليل كل العقبات أمام أصحاب الأعمال البحرينيين والسعوديين

نائب الملك: العلاقات الاقتصادية بين البحرين والسعودية تعكس قوة العلاقة بينهما



■ المنامة - بنا

أكد نائب جلالة الملك ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البحرين والسعودية تعكس عمق وقوة العلاقة الخاصة بينهما والتاريخ، والراسخة جذورها في التاريخ، مبيناً سموه أن السعودية تأتي في مقدمة الشركاء التجاريين للبحرين من بين الدول العربية والخليجية والأولى عربياً من حيث التدفقات والاستثمارات المباشرة في البحرين.

جاء ذلك، لدى استقبال سموه بقصر القضيبيبة أمس الخميس (26 فبراير/ شباط 2015)، مجلس الأعمال السعودي البحريني المشترك برئاسة عبدالرحمن العطيشان، مرجحاً سموه بأعضاء المجلس الذي يعقد اجتماعه الأول في البحرين، ومنتظياً لهم كل التوفيق والنجاح في العمل على مواصلة تعزيز العلاقات التجارية الثنائية بين البحرين والسعودية، وتعزيز العمل المشترك بين قطاعي الأعمال السعودي والبحريني إلى جانب التشجيع المستمر لإقامة شركات تجارية واستثمارية بين الجانبين من خلال الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في كلا البلدين، منوهاً سموه بأهمية تذليل كل العقبات أمام أصحاب الأعمال البحرينيين والسعوديين بما يعكس شكل العلاقات وعمقها التاريخي.

واعتبر سموه أن العلاقات

نائب جلالة الملك مستقبلاً أعضاء مجلس الأعمال السعودي البحريني

التكامل في القطاعات التجارية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي باعتبار هذه القطاعات محركاً هاماً نحو تأكيد خطوات الانتقال إلى الاقتصاد الذي تتنوع فيه المصادر وهو ما سوف يسهم في تعزيز المركز الاقتصادي والتجاري لدول المجلس.

من جانبه أعرب رئيس مجلس الأعمال السعودي البحريني عن شكره وتقديره لنائب جلالة الملك ولي العهد، على ما أبداه سموه من اهتمام كبير بانعقاد اجتماع المجلس في مملكة البحرين، وما أكد من ثقة بهذه الخطوات الهامة للمجلس في بلورة توجهات القطاع الخاص السعودي البحريني نحو زيادة فاعلية الأنشطة الاقتصادية المختلفة واستثمار التسهيلات كافة لتدشين المزيد من المشاريع الاستثمارية في كلا البلدين الشقيقين، مشيداً بما لمسه في مملكة البحرين من رغبة نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والعمل على تأكيد دور القطاع الخاص ومبادراته.

له الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود طيب الله ثراه باعتباره خطوة استراتيجية مهمة على صعيد تأكيد المكانة التجارية والاقتصادية لكلا البلدين وانفتاحهما على أسواق المنطقة، وهو ما يعكس أيضاً عمق الارتباط والتواصل بين المملكتين الشقيقتين.

كما نوه سموه إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين في تطور مستمر، وتشهد مزيداً من التعاون بما يعود بالنفع على البلدين، ويسهم في خلق سوق استثمارية مشتركة، وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وتعزيز تنافسية السوق الاستثمارية بما يدعم مسارات التنمية المستدامة.

وشدّد سموه على دور القطاع الخاص في تسريع وتيرة العمل نحو تحقيق الاستفادة القصوى من التسهيلات الممنوحة لمواصلة البناء على ما تحقّق من نجاحات على الصعيد التجاري والاقتصادي والاستثماري المشترك، موضحاً سموه أن جهود ومبادرات القطاع الخاص تمثل حلقة هامة نحو هدف

الأخوية الحميمة والتاريخية التي تجمع مملكة البحرين بالشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية والتي أرسى دعائمها الآباء والأجداد صورة مشرفة نفخر بها كنموذج لما تكون عليه العلاقات بين الدول والشعوب التي ترتبط بالمكان والتاريخ والمصير المشترك وفي إطار ما يمثله التعاون الوثيق بينهما من بعد استراتيجي شمل مختلف النواحي الهامة على صعيد التواصل الثنائي بمتابعة واهتمام قيادتي البلدين الشقيقين.

وتطرق سموه إلى الإجراءات والتسهيلات التي تم اتخاذها لتعزيز انسيابية حركة الشحن عبر جسر الملك فهد، وإبلاء هذا الموضوع الاهتمام المطلوب بالشكل الذي يلي حجم الحركة التجارية والاقتصادية بين الجانبين، مشيراً سموه إلى أن ما يشهده اليوم جسر الملك فهد من أعمال تطويرية تأتي في سياق تلبية سرعة وانسيابية الحركة على هذا المنفذ الحيوي والذي بعون الله سيعزز بمشروع جسر الملك حمد الذي أعلن عنه المغفور



رئيس الوزراء مستقبلاً مجلس الأعمال السعودي البحريني

رئيس الوزراء: دول عديدة استفادت من قوة الاقتصاد السعودي... من بينها البحرين

■ المنامة - بنا

نوه رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، بالدعم الكبير الذي يحظى به الاقتصاد السعودي من عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، معتبراً سموه أن الآثار الإيجابية لهذا الدعم لم تقتصر على المملكة العربية السعودية فحسب بل حتى دول العالم، حيث استفادت من قوة الاقتصاد السعودي دول عدة ومنها مملكة البحرين.

جاء ذلك لدى لقاء سموه بقصر القضيبيبة أمس الخميس (26 فبراير/ شباط 2015)، مجلس الأعمال السعودي البحريني المشترك بتقديمه رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين رئيس الجانب البحريني في المجلس خالد المؤيد ورئيس غرفة الشرقية رئيس الجانب السعودي بالمجلس عبدالرحمن العطيشان، مشيداً سموه بسياسة خادم الحرمين الشريفين التي عززت الاستقرار وأعطت نتائج ملموسة.

كما شدد سموه على أن لا حاضن لرأس المال الخليجي أفضل من وطنه ولا أحسن حماية للاستثمارات الخليجية من بيئتها، مبيناً أن ذلك لا يمنع من أن تكون الاستثمارات الخليجية في أقصى بقاع العالم، لأنها تُعرف بالازدهار والرخاء في مجلس التعاون الذي يجب أن يحافظ عليه بصون الأمن وتكريس الاستقرار والمحافظة على هذه النعمة التي حياها الله سبحانه وتعالى دول مجلس التعاون بها.

وخلال اللقاء، حيا سمو رئيس الوزراء كل جهد يخدم تعزيز وتطوير علاقات التعاون بين قطاعات الأعمال والتجارة والاقتصاد بين البلدين الشقيقين، مثنياً سموه على دور مجلس الأعمال السعودي البحريني المشترك في خدمة العلاقات التجارية والنشاط الاقتصادي بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية الشقيقة، ومنوهاً سموه بما يمثله جسر الملك فهد من شريان حيوي لاقتصاد البلدين بشكل خاص ودول المجلس بشكل عام وما يدل عليه من بعد نظر قيادتي البلدين وطبيعة العلاقات الوثيقة بين البلدين.

ولفت سموه إلى أن الاستثمارات السعودية في مملكة البحرين تعكس وجهاً من أوجه التعاون بين البلدين وجانباً من الدعم السعودي المتواصل لبرامج التنمية البحرينية، مرجحاً سموه عن تطلعه لشراكة أوثق وأشمل بين القطاع الخاص في البلدين فالظروف الهيئية التي تدعمها العلاقات الوثيقة تجعل الأفق غير محدود للتعاون بين البلدين من جهته، أكد رئيس مجلس الأعمال السعودي البحريني المشترك أنه لولا القيادة الحكيمة لسمو رئيس الوزراء للحكومة التي هيأت الأمن والاستقرار لرجال الأعمال من البحرين وخارجها لما حظي القطاع الخاص البحريني بهذا النمو ولما شهدت الاستثمارات الخليجية وبالأخص السعودية هذا النجاح في البحرين.

«هيئة الثقافة والآثار» تبحث المشاريع المشتركة مع «الإعلام»

■ الوسط - محرز الشؤون المحلية

بحثت رئيسة هيئة البحرين للثقافة والآثار الشبيخة مي بنت محمد آل خليفة، خلال لقائها مع وزير الإعلام عيسى الحمادي، عدداً من المشاريع المشتركة وأفكار التعاون المستقبلية.

اللقاء، الذي حمل عنوان: «التنسيق والتعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاعات المختلفة»، جاء في سياق دعم الحراك الثقافي والإعلامي في البحرين والحفاظ على الذاكرة الثقافية الوطنية، مستهلاً بالحديث عن النشاط الثقافي الذي تحرص هيئة البحرين للثقافة والآثار على إنجازه، والتي تحنفي بالتراث في العام 2015 تحت شعار: «تراثنا ثراؤنا»، وسط إضاءة وزير الإعلام بجهود وإنجازات الهيئة في تطوير البنية التحتية الثقافية، والاستثمار



الشيخة مي ملتقى وزير الإعلام

فيها، وتفعيل الترويج الإقليمي والعالمي للبحرين، مطلعاً على أبرز الأنشطة والفعاليات المقبلة التي تحضّر لها الهيئة، ويتصدرها مهرجان ربيع الثقافة في نسخته العاشرة، ونوهت رئيسة هيئة البحرين للثقافة والآثار، بأهمية تضافر الجهود بين المؤسسات الوطنية بما يخدم أهداف الحكومة، ويحققها بفاعلية أكبر، مشددة على القيمة التي يشكلها الإعلام كمنبر لإيصال الرسالة الثقافية إلى الجمهور المتلقي، وتحقيق التواصل الفاعل.

وزير الخارجية ينوه بجهود السفير الروسي في تعزيز العلاقات المشتركة

■ المنامة - وزارة الخارجية

نوه وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، بالجهود المبذولة من قبل سفير روسيا الاتحادية لدى مملكة البحرين فيكتور سميرنوف خلال فترة عمله والتي أسهمت في تعزيز العلاقات بين مملكة البحرين وروسيا الاتحادية الصديقة.

جاء ذلك، خلال حفل التوديع الذي أقامه وزير الخارجية للسفير الروسي، بالديوان العام للوزارة ظهر أمس الخميس (26 فبراير/ شباط 2015)، من جهته، وجه السفير الروسي شكره لوزير الخارجية وجميع المسؤولين في المملكة على التعاون الذي حظي به خلال فترة عمله في البحرين، متمنياً للمملكة وشعبها مزيداً من التقدم والنماء.



وزير الخارجية مقدماً هدية تذكارية للسفير الروسي

وزير الخارجية يبحث مع رئيس الأعلى للقضاء الاستعدادات للدورة 28 لـ «حقوق الإنسان»

■ المنامة - وزارة الخارجية

بحث وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء - رئيس محكمة التمييز المستشار سالم محمد الكواري استعدادات مملكة البحرين للدورة 28 لمجلس حقوق الإنسان المقبلة، كما بحث الجانبان عدداً من المواضيع والقضايا موضع الاهتمام المشترك.

جاء ذلك لدى استقبال رئيس المجلس الأعلى للقضاء - رئيس محكمة التمييز المستشار سالم محمد الكواري، وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، في مكتبه صباح أمس الخميس (26 فبراير/ شباط 2015)، لبحث سبل التواصل والتعاون بين المجلس الأعلى للقضاء ووزارة الخارجية فيما يتصل بتطوير المنظومة القضائية، طبقاً للمعايير الدولية والاتفاقيات التي صدقت عليها مملكة البحرين

في هذا الشأن، وقد أطلع المستشار وزير الخارجية على أهم إنجازات المجلس الأعلى للقضاء للعام 2014، منها الاستراتيجية الخاصة للسلطة القضائية 2020، ومشروع قضاء المستقبل، الذي يهدف إلى تطوير المنظومة القضائية بشكل عام بهدف إعداد قضاة مؤهلين ومتميزين يتمتعون بأعلى درجات الكفاءة القانونية والمهنية، حتى يصلوا إلى تطبيق أعلى المعايير الدولية في الشأن القضائي.

في حين أثنى وزير الخارجية على دور المجلس الأعلى للقضاء في صون استقلالية القضاء البحريني، واضطلاعهم بمهام الإشراف على السلطة القضائية، وتدريب العاملين فيها لضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما يتماشى وأفضل المعايير والممارسات الدولية، منوهاً بأهمية توطيد التعاون بين الوازرة والمجلس فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.